خواهر زاده الجارية افضل بالاجماع ويرفع يديه مقارنا للتكبير عند ابي يوسف
وهو المحكي عن الطحاوي وعند محمد يرفع يديه اولا ثم يكبر وهو الاصح لانه في فعله وقوله
معنى النفي والاثبات فانه يرفع اليدين ينفي الكبر ياعن غيره تعالى والنفي مقدم على
الاثبات كما في كلمة الشهادة وله ان التقديم ثبت هنا لضرورة التكلم ولا ضرورة هنا
فيرفعهما قائما حتى يحاذي بابهاميه شحمتي اذنيه وعند الشافعي يرفع الى منكبيه
لحديث ابي حميد انه قال كان النبي ﷺ اذا كبر رفع يديه الى منكبيه ولنا رواية وايل بن
حجر انه ﷺ كان اذا كبر يرفع يديه حذاء اذنيه وما رواه محمول على حالة العذر ويفرج
اصابعه لاكمل التفريج ويجعل بطون كفيه مستقبل القبلة ناشرا الاصابع يديه وكيفية الرفع
على ما قال الفقيه ابو جعفر انه يقبض ولا اصابعه ويضمها ضما فاذا اراد التكبير نشر اصابعه
ولا يفرج بين اصابعه كل التفريج ولا يضمها كل الضم انما يفرج بين اصابعه كل التفريج
في الركوع ويضم كل الضم في السجود وكذا الرفع في القنوت وتكبيرات العيدين المزوائد
يفعل يرفع يديه فيهن كما مر ويرفع المرأة يديها حذاء منكبيها وبه قال محمد بن مقاتل
الرازي وهو الاصح لانه استر لها وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انها ترفع كالرجل
لان كفيها ليست بعورة ولا يرفع يديه في غير تكبير الاحرام خلافا للشافعي في الركوع
والرفع منه لحديث ابن عمر رضي الله عنه قال رايت رسول الله ﷺ يرفع يديه عند كل
خفض ورفع ولنا قوله عليه السلام لا يرفع الا يديه حالا في سبع مواطن الحديث والذي
يروى من الرفع محمول على الابتداء والسنة قيام الامام والقوم اذا كانوا في المسجد عند
قول المؤذن حتى على الفلاح وقال زفر يقومون حين قول المؤذن قد قامت الصلوة
وشرع الامام حين قوله ذلك مرة ثانية لئلا يكذب في اخباره ولنا ان قوله حي على

الفلاح

الفلاح امر بالمسارعة الى الصلوة فيستحب الايقاع عند امرهم المؤذن والآن قوله قد
قامت الصلوة اخبار عن فعلها تحقيقا فلا بد ان يكون القيام قبل الاخبار
عنه ليكون للمؤذن فيه اجابة وتصديقا فان لم يكن الامام حاضرا وكان الامام
هو المؤذن لا يقومون حتى نبصر اليهم وقيل حتى يقف الامام مكانه لقوله ﷺ
لا تقوموا حتى رأيتموني قمت مقامي وقيل يقوم كل صف ينتهي اليه الامام وهو الاصح
لان الامام صار في ذلك الصف كانه وقف مكانه لانه صار ذلك الصف بحيث
لو اقتدوا به الامام امكنهم ولو كان الامام يدخل قدام المسجد فكبر اوه يقومون
لانه كما دخل صار قائما في مكان صلوته ولو كان المؤذن هو الامام او غيره فهو
بالخيار ان شاء اتم الاقامة في مكانه اعتبارا بالاذان وان شاء اعتمادا بالحال لا يقع
الفصل بين الصلوة والاقامة كذا ذكره صاحب المحيط ويكبر الامام عند قوله قد قا
مت الصلوة مرة اولى عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يكبر عند فراغه من الاقامة
محافظة على فضيلة متابعة المؤذن واعانة له على ادراك التحرمة ولهما ان المؤذن
امين وقد اخبر عن قيام الصلوة فيشرع عنده صونا للملائكة عن الكذب قيل قول
ابي يوسف اعدل الآن مفتي قد قامت الصلوة قرب وقت قيام الصلوة ليبادروا
الى الجماعة فلا يلزم من تأخير الشروع تكذيب المؤذن اذ هو صادق في قرب قيامها
الا كان اولها القيام ولا يجوز تركه في الفرض والواجب كالوتر وصلوة
العيدين ونحوها بغير عذر الا في السفينة الجارية خاصة فانه فيها يجوز اداء النفل
بغير عذر والواجب قاعدا بركوع وسجود مع القدرة على القيام عند ابي حنيفة ومحمد
يجوز الا من عذر لانه لا يحقق الا بعذر محقق ولهما ان القيام فيها مع جريانها



Copyright © Aligarh Muslim University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)